لبنان وأمنه مسؤولية عربية مشتركة؛ والاقتراح الثالث هو الأخذ باقتراح اللجنة السداسية وارسال قوة مراقبين للاشراف على وقف اطلاق النار بين الفئات اللبنانية المتحاربة... [و] الاقتراح الأخير هو الذي طرحه الملك حسين... ويقضي بإرسال قوة ردع عربية تساهم فيها جميع الدول العربية، بما فيها سوريا». وقد عارضت سوريا، بشدة، اقتراحات لاحلال قوة حفظ سلام عربية تحل محل قواتها في لبنان؛ وطالب وزير خارجيتها، فاروق الشرع، «بأن تعمل الدول العربية على تنفيذ وقف اطلاق النار الهش في لبنان، على أن يلي ذلك اصلاحات دستورية تلبّي مطالب الأغلبية المسلمة، ثمّ تجرى انتخابات لشغل منصب الرئيس الشاغر» (**القبس**، ٢٦/٥/١٩٨٩).

وأصدر، أخيراً، البيان الختامي. ومما جاء في الفقرة المتعلقة بالوضع اللبناني ان المؤتمر درس «باهتمام كبير الوضع المأساوي الذي يعيشه لبنان... وعبّر المؤتمر عن التزامه بالمحافظة على وحدة لبنان وعروبته وصيانة أمنه واستقلاله وسيادته... وقرر المؤتمر تشكيل لجنة مكوّنة من جلالة الملك الحسن الثاني... ومن... الملك فهد بن عبدالعزيز... ومن فخامة الرئيس الشاذلي بن جديد... وتتولى هذه اللجنة... توفير المناخ الملائم لدعوة أعضاء مجلس النواب لمناقشة وثيقة الاصلاحات السياسية، واجراء الانتخابات الخاصة برئاسة الجمهورية، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، ودعم بسط سيادة الدولة اللبنانية على كافة أنحاء التراب اللبناني، على أن يتمّ ذلك في غضون فترة أقصاها ستة أشهر... كما قرر دعم الجهود اللبنانية دولياً في سعيها لانهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي اللبنانية» (**الأهرام**، ٢٧/٥/١٩٨٩، ص ٧).

وعلّق الرئيس المصري، حسني مبارك، على ما اتخذته القمة العربية بشأن لبنان، قائلاً: «كنا نأمل [في] أكثر من ذلك بالنسبة للبنان؛ ولكن الظروف كانت عسيرة. ولكن ما اتخذ من قرارات بالنسبة للبنان يعتبر خطوة للأمام، وأتمنى للملك فهد والملك الحسن الثاني والرئيس الشاذلي بن جديد أن يفعلوا شيئاً طيباً بالنسبة للبنان، وسيكون ذلك مقدمة لمرحلة أخرى» (**المصدر نفسه**).

ورأت أوساط مشاركة في المؤتمر «ان الوفد السوري استطاع أن يكسب ورقة لبنان في مقابل ما قدّمه من 'تنازلات' حيال ورقة القضية الفلسطينية التي رفع الوفد السوري تحفظه عنها، بعد تعديل طفيف في بعض بنودها، وكذلك بالنسبة إلى قرار القمة في شأن النزاع العراقي ـ الايراني» (**الحياة**، ٢٧/٥/١٩٨٩). ورأى أحد المراقبين ان النظام السوري «حرص على ان يبقي الأوضاع اللبنانية على ما كانت عليه منذ بدء الحرب، وان يمنع حصول أي تفاهم لبناني حتى يمكن له أن يحوّل لبنان إلى ساحة خارجية للدفاع عن نفسه، والى ورقة أساسية في المساومة الاستراتيجية الدولية، والاقليمية، [و] لا يبدو على استعداد للتخلي عن هذه الرهينة الكبيرة دون مقابل؛ ولا يتعلق الأمر باستعادة الجولان وحدها... وانما، بشكل أكبر، بالتفاهم على مستقبل النظام نفسه وبقائه... ومن المستبعد أن يلفظ النظام السوري، الذي يتعرض اليوم لأكبر حصار، فريسته الوحيدة بسهولة» (برهان غليون، **الحياة**، ٢٦/٥/١٩٨٩، ص ٧).

قضايا أخرى

من بين القضايا التي تناولتها القمة، أيضاً، الوضع في منطقة الخليج. وكان الوفد العراقي تقدم بورقة تتعلق بموضوع الحرب العراقية ـ الايرانية، تؤكد المواقف العربية السابقة، وتدعو إلى «ضرورة التصدي للأطراف والجماعات التي تعمل على عرقلة المفاوضات العراقية ـ الايرانية، وعرقلة جهود التوصل إلى حل لهذا النزاع... وقد أكدت الورقة العراقية تأييد الدول العربية الموقف العراقي التفاوضي مع ايران وضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن الرقم ٥٩٨ بكل بنوده» (**الحياة**، ٢٣/٥/١٩٨٩). وقد عارضت سوريا الفقرة التي تناولت ضرورة التصدي للأطراف والجهات التي تعمل على عرقلة المفاوضات؛ وطالب وزير الخارجية السورية، في اجتماع وزراء الخارجية العرب، بحذفها، قائلاً: «انه من الصعب تحديد هذه الأطراف» (**المصدر نفسه**).

وفي البيان الختامي للقمة، جاء حول هذا الموضوع ان المؤتمر استعرض «التطورات التي طرأت على الوضع بين العراق وايران... وأعرب